



تشكيل فريق مالي لتعزيز كفاءة الأداء المالي لحكومة دبي عبر خطة متوسطة الأجل

ذكر المكتب الإعلامي لحكومة دبي اليوم أن سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس اللجنة العليا للسياسة المالية أصدر قراراً بتشكيل الفريق المالي لحكومة دبي . وتضمن القرار تحديد مسؤوليات الفريق والتي تشمل وضع خطة مالية متكاملة متوسطة الأجل "2014 - 2011" ورفع التوصيات للجنة العليا للسياسة المالية في حين ستقوم الدائرة المالية في دبي بالإشراف على أجندة وأعمال الفريق كما ستتم الاجتماعات بمقر الدائرة . وجاء قرار تشكيل الفريق المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية من بينها تقديم التوصيات حول كيفية تطوير هيكل الإيرادات الحكومية ومناقشة التقارير الربع السنوية للحكومة وإبداء الرأي فيها والاستعانة بمن يراه الفريق ملائماً للمساهمة في انجاز الخطوات المنشودة على أن يتم رفع جميع التوصيات للجنة العليا للسياسة المالية. ويأتي قرار تشكيل الفريق المالي لحكومة دبي في إطار برنامج شامل للإصلاح المالي تتمثل عناصره الأساسية في زيادة فعالية الإنفاق الحكومي بشقيه التشغيلي والرأسمالي وتفعيل القواعد التي تشكل الإطار العام للسياسة المالية للإمارة. وأكد عبد الرحمن صالح آل صالح مدير عام دائرة المالية أهمية تعاون جميع الدوائر والهيئات الحكومية في دبي مع الفريق المالي وإبداء الدعم اللازم له... منوها بضرورة تكاتف الجهود والعمل بروح الفريق من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. ويضم الفريق المالي ممثلين عن دوائر وهيئات حكومية رئيسية في دبي وذلك برئاسة جمال حامد المري مدير إدارة الحسابات المركزية بدائرة المالية . ويعكس تشكيل الفريق حرص الحكومة على تحقيق مزيد من التنسيق والتعاون بين كافة مكونات منظومة إدارة المال العام في الإمارة . ويشمل الفريق ممثلي كل من دائرة المالية والقيادة العامة لشرطة دبي وبلدية دبي وهيئة الطرق والمواصلات وجمارك دبي وهيئة الصحة ومطارات دبي .

تعليق

تدل التجارب الدولية على ان العناصر الرئيسية لتحسين كفاءة الاداء المالي على المستوى المركزي تتمثل في تبسيط التعرف على أولويات الإنفاق في تقديرات الموازنة و تحويل التركيز في مراجعة تقديرات الموازنة من التوجه نحو تخفيض الإنفاق إلى التوجه نحو تحقيق أفضل تشكيلة من الموارد ، مع مراعاة محددات مستويات الأداء السابق مواجهتها . تقليل الأعمال الورقية في أعداد تقديرات الموازنة وفي مراجعتها . توجيه وقت أطول لمناقشة مقترحات السياسات الجديدة ومقترحات تدعيم الاقتصاديات . توفير المعلومات اللازمة عن مستوى أداء البرامج ، وتبعاً تدعيم فاعلية المحاسبة عن الأداء . معاونة الجهات المسؤولة عن التقييم والمراجعة على أداء مهامها بكفاءة . زيادة فرص استخدام التخطيط الاستراتيجي كأساس في وضع الموازنة ، وما تستند إليه من برامج نشاط . تمكين مسؤولي الرقابة من أن يحققوا أدواراً أكثر فاعلية في استخدام الموازنة كأداة للإدارة . تحقيق التواصل فيما بين أولويات الإدارة العليا وبين المستويات التالية لها . تمكين أجهزة الموازنة من المشاركة بدرجة أكبر في الموضوعات المتعلقة بالسياسات وفي تقييم برامج النشاط . اما على مستوى الإدارات التنفيذية : إعطاء مضمون موضوعي للموازنة . استخدام الخطط المالية بخصوص المدخلات والمخرجات والآثار المترتبة على برامج النشاط كأدوات للإدارة . تحقيق التكامل في مجال المقومات والعناصر التي يتخذ على أساسها القرار . تعميق تحفيز المديرين لتحسين الأداء بإتاحة مزيد من المرونة لتعبئة الموارد في إطار المحددات الكلية ، ومزيد من الإدراك والتفهم لأولويات الإدارة العليا من خلال اتفاقات برامج النشاط التي تساءل الإدارة عن نتائج تنفيذها . و على مستوى المواطن العادي تقديم خدمات أفضل للمواطن مع تفهم لمشاكله واحتياجاته باعتبارها من المقومات الأساسية . تحقيق الشفافية في أداء المنظمات نتيجة لارتباط المخرجات المتولدة بأهداف الأداء السنوي للموظفين . تيسير إتاحة المعلومات .

المصدر: و ام

الدولية



الصين تسجل عجزاً تجارياً يمارس للمرة الأولى منذ 6 سنوات

صفحة 02

واردات أمريكا من النفط في يناير تهبط إلى أدنى مستوى لها في 10 سنوات

صفحة 03

الإقليمية



السعودية وفيتنام تبحثان صفقات لزراعة الارز وتكرير النفط

صفحة 04

إيران تنوي خصخصة كل مصافي التكرير ووحدات البتروكيماويات

صفحة 05

الإبيلية



«موديز»: البنوك الإماراتية قادرة على استيعاب مقترح إعادة هيكلة دبي العالمية

صفحة 06

تحسن السيولة يخفض جزئياً أسعار الفائدة بين البنوك

صفحة 07

المقال اليومي : الرقابة المالية

صفحة 08



12 أبريل 2010

ارتفاع احتياطات المركزي الاوروبي من الذهب 19.8 مليار يورو

قال البنك المركزي الاوروبي ان احتياطات البنوك المركزية في منطقة اليورو من الذهب بلغت 286.699 مليار يورو في نهاية الربع الاول من العام بعدما اضافت عملية اعادة تقييم فصلية ما قيمته 19.8 مليار يورو. وقال البنك المركزي الاوروبي في بيانه المالي الاسبوعي ان صافي احتياطات النقد الاجنبي في البنوك المركزية لمنطقة اليورو ارتفع بواقع 9.6 مليار يورو الى 170.9 مليار يورو بعد اجراء اعادة تقييم فصلية ايضا. و اضاف البنك المركزي أن اجمالي ميزانيته بلغ 1.943 تريليون يورو .

تعليق

احدى وظائف المصرف المركزي وظيفة بنك الحكومة: حيث يقوم البنك المركزي بمجموعة من الوظائف لصالح الحكومة تتمثل في : قيام البنك المركزي في أي دولة بالاحتفاظ بحسابات المؤسسات والمصالح الحكومية. - كما يتلقى إرادات الحكومة من مصادرها المختلفة من ضرائب و رسوم وغيرها . يقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام حيث يقوم بإصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة. يقرض البنك المركزي الحكومة عن طريق ادونات الخزينة . يمد الحكومة بالعملات لمواجهة الالتزامات الخارجية . يكون المستشار المالي للحكومة في السياسة المالية للدولة.

المصدر: رويترز

الصين تسجل عجزا تجاريا بمارس للمرة الأولى منذ 6 سنوات

أفادت معلومات حكومية نشرت السبت، أن الصين سجلت عجزا تجاريا قدره 7.24 مليارات دولار في مارس، وذلك للمرة الأولى منذ أبريل 2004. وأعلنت إدارة الجمارك، أن الميزان التجاري الصيني تحول إلى الخط الأحمر في مارس، مسجلا أول عجز تجاري شهري للبلاد في ست سنوات، وفق ما أوردته وكالة الأنباء الصينية الرسمية "شينخوا". وأرجعت إدارة الجمارك عجز مارس إلى انكماش صادرات المنتجات كثيفة العمالة وزيادة حجم الواردات وارتفاع أسعار السلع. وصدرت الصين ما قيمته 112.11 مليار دولار من البضائع والخدمات في مارس، بزيادة 24.3 في المائة على أساس سنوي، في حين صعدت الواردات 66 في المائة بوتيرة سنوية إلى 119.35 مليار دولار، متسببة في عجز تجاري بقيمة 7.24 مليار دولار. وارتفعت الواردات والصادرات 42.8 في المائة على أساس سنوي إلى 231.46 مليار دولار في مارس تبعا للإحصائيات الجمركية. وبحساب الأشهر الثلاثة الأولى معاً، وصل الفائض التجاري للصين إلى 14.49 مليار دولار في الربع الأول، مسجلا انخفاضا حادا بلغ 76.7 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، بينما بلغ إجمالي واردات وصادرات البلاد 617.85 مليار دولار في الربع الأول، بزيادة 44.1 في المائة .

تعليق

الحساب الجاري يمثل اهم عناصر ميزان المدفوعات و يمثل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات و الذي يتألف من عنصرين /الميزان التجاري :يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب ، و هو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات (و سمي أيضا ميزان التجارة المنظورة. ب/ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات الماليةالخ و يسمى بميزان التجارة الغير منظورة (تجدر الملاحظة أن 70 من التجارة الدولية هي تجارة خدمات).

المصدر: CNN Arabic

النفط يتجاوز 86 دولارا ليقرب من أعلى مستوى في 18 شهرا

ارتفعت أسعار النفط فوق 86 دولارا للبرميل لتقترب من أعلى مستوى لها في 18 شهرا اذ رفعت مؤشرات اقتصادية أمريكية وصعود الاسهم التوقعات لنمو مستدام في الطلب في أكبر مستهلك للطاقة في العالم. وصعدت البورصات العالمية وأسعار السلع الأولية بعد أن عزز ارتفاع قياسي بلغ 9.1 في المئة في مبيعات التجزئة الأمريكية النقاول بشأن افاق الانتعاش الاقتصادي. وبحلول الساعة 1012 جمت ارتفع سعر عقود النفط الأمريكي الخام لاقرب استحقاق في مايو أيار 80 سنتا ليسجل 86.15 دولار للبرميل ليجري تداوله عند أقل من دولار واحد من أعلى سعر له في 18 شهرا الذي لامسه في وقت سابق هذا الاسبوع والبالغ 87.19 دولار. وارتفع سعر عقود مزيج النفط الخام برنت 90 سنتا الى 85.71 دولار للبرميل بعد أن قفز أكثر من دولار ليسجل 85.94 في وقت سابق من الجلسة. ودعم تراجع الدولار أيضا أسعار النفط اذ يجعل ضعف العملة الأمريكية الخام أقل تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى.

المصدر: رويترز



12 أبريل 2010

بوادر اتفاق ترفع فيه الصين سعر اليوان أمام الدولار

توقعت مصادر على صلة بالملف الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين أن تكون الجهود الأمريكية للضغط على بكين وإقناعها برفع سعر صرف عملتها "اليوان" قد أثمرت عن بوادر اتفاق، خاصة مع الزيارة المفاجئة لوزير الخزانة الأمريكي، تيموثي غيثر، قبل يومين إلى الصين. وأشارت المصادر التي تحدثت لـ CNN أن الأمور ستنتضح أكثر خلال الزيارة المرتقبة للرئيس الصيني، هو جنتاو، إلى واشنطن الأسبوع المقبل، إذ يتوقع أن تثار مسألة انخفاض سعر اليوان والتأثير السلبي لذلك على الاقتصاد الأمريكي وصادراته التي تواجه صعوبة في المنافسة ليس في الأسواق الدولية فحسب، بل حتى في الأسواق المحلية. وبحسب المصادر، فإن الاتفاق سيرفع سعر صرف اليوان بنسبة لا تتجاوز 2 إلى 3 في المائة، لكن أهميته تنبع من واقع اقتناع الصين بضرورة إجراء تعديلات على عملتها، ما قد يفتح الباب إلى المزيد من الزيادات، وصولاً إلى تحرير العملة بالكامل، كما ترغب واشنطن. وقال كبير المحللين الدوليين لدى مؤسسة "CMC" يبدو أن الاتفاق قد تم، "مشيراً إلى الصين قد لا تمنع مستقبلاً في رفع سعر صرف اليوان بنسبة سبعة إلى ثمانية في المائة، وهي النسبة الضرورية للتأثير على الأسعار بشكل واضح.

المصدر: CNN Arabic

واردات أمريكا من النفط في يناير تهبط إلى أدنى مستوى لها في 10 سنوات

قالت ادارة معلومات الطاقة الامريكية ان واردات الولايات المتحدة من النفط الخام في يناير هبطت الي ادنى مستوى لها لذلك الشهر في عشر سنوات مع تراجع الشحنات من السعودية الى أدنى مستوى لها في أكثر من عقدين. ويرجع هذا الهبوط في واردات النفط الي زيادة كبيرة في مخزونات الوقود في أمريكا وطلب ضعيف على المنتجات البترولية مما سمح لمصافي التكرير الامريكية بتقليص الامدادات الاجنبية. وقالت ادارة معلومات الطاقة إن متوسط واردات أمريكا من النفط الخام في يناير بلغ 8.454 مليون برميل يوميا بانخفاض 14 بالمئة عن مستواه قبل عام- وهو أدنى مستوى لشهر يناير منذ عام 2000. وظلت السعودية رابع أكبر مورد اجنبي للنفط الى السوق الامريكي في يناير وبلغ حجم شحناتها 958 ألف برميل يوميا. لكن الواردات من النفط السعودي تراجعت بنسبة 28 بالمئة عن مستواها قبل عام الي أدنى مستوى لها لشهر يناير منذ عام 1988 الذي شهد التراجع السابق لشحنات النفط من المملكة الي الولايات المتحدة في ذلك الشهر عن مليون برميل يوميا. المصدر: رويترز

وزراء مالية منطقة اليورو يتفقون على خطة لمساعدة اليونان

اتفق وزراء مالية دول منطقة اليورو الاحد على شروط تقديم مساعدة محتملة لليونان من خلال قروض لا تقل قيمتها عن 30 مليار يورو. واعلن رئيس مجلس وزراء المالية في منطقة اليورو جان كلود يونكر ان "الدول الاعضاء في منطقة اليورو ستضع تحت تصرف اليونان صناديق من خلال قروض ثنائية" موضحا ان "دول منطقة اليورو كلها ستشارك فيها". و اضاف "المبلغ الاجمالي الذي قرره دول منطقة اليورو للسنة الاولى يصل الى 30 مليار يورو، على ان يكمله صندوق النقد الدولي ويساعد في تمويله". و اوضح المفوض الاوروبي للشؤون الاقتصادية اولي رين ان معدل فائدة قروض دول منطقة اليورو لليونان سيكون "في حدود 5%". وكانت الازمة المالية التي ضربت لاليونان قد هزت دول منطقة اليورو في الشهور الاخيرة وادت الي تصاعد المخاوف بشأن ارتفاع مستويات الديون وخفض قيمة اليورو. وقال باباندريو في تصريحات صحفية "السؤال الان هو ما اذا كانت هذه الآلية سوف تقنع الاسواق" بما يؤدي الي خفض تكاليف الاقتراض. وجاهدت اليونان لعدة اشهر من اجل خفض تكاليف الاقتراض الا ان الغموض الذي اكتنف خطة الاتحاد الاوروبي وردة فعل الاسواق لمطالب متناقضة نسبت الي مسؤولين يونانيين اسفرت عن تلاشي آمالها.

المصدر: BBC Arabic

التضخم الاساسي في مصر يرتفع الى 7.04 % في مارس

قال البنك المركزي المصري ان التضخم السنوي الاساسي في مصر ارتفع الى 7.04 بالمئة في مارس وهي زيادة متوسطة لا يتوقع المحللون أن تدفع البنك الى رفع أسعار الفائدة الشهر القادم. كان معدل التضخم الاساسي الذي لا يشمل أسعار السلع المقننة مثل البنزين ولا تلك التي تشهد تقلبات شديدة في الاسعار مثل الفاكهة والخضروات قد سجل 6.9 في المئة على أساس سنوي في فبراير. وقال الجهاز المركزي للتعبة العامة والاحصاء ان معدل التضخم في الحضر - وهو مؤشر الاسعار الذي يحظى بأكبر قدر من الاهتمام - قد تباطأ الى 12.2 في المئة على أساس سنوي في مارس من 12.8 في المئة في الشهر السابق. كان البنك المركزي أبقى على سعر الفائدة القياسي لاجل ليلة دون تغيير في اجتماعه السابق في مارس وهو التوقف الرابع منذ بدأ البنك سلسلة من تخفيضات الفائدة قبل أكثر من عام. وقال البنك في ذلك الحين ان التضخم لا يزال في الحدود المقبولة وان أسعار الفائدة الحالية تدعم التعافي الاقتصادي. ويعقد البنك اجتماعه التالي في السادس من مايو.

المصدر: رويترز

التضخم السنوي في الاردن يرتفع الى 4.6 % في الربع الاول

أفادت أرقام أصدرتها دائرة الاحصاءات العامة ارتفاع معدل التضخم في الاردن الى 4.6 في المئة على أساس سنوي في الربع الاول من العام. وأظهرت البيانات أن التضخم بلغ 5.1 في المئة على أساس سنوي في مارس وذلك أساسا بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل في المملكة التي تستورد حاجاتها من النفط. لكن بالمقارنة مع الشهر السابق تراجع مؤشر أسعار المستهلكين 0.04 بالمئة في مارس. وارتفع التضخم من 3.9 بالمئة في يناير مع ارتفاع أسعار السلع الاولية والنفط. كان التضخم شهد تراجعا حادا العام الماضي ليصل الى حوالي ثلاثة بالمئة وسط انخفاض أسعار الطاقة وضعف الطلب المحلي في خضم التباطؤ الاقتصادي العالمي وبعدها سجل مستويات في خانة العشرات في 2009 بفعل ارتفاع أسعار النفط والسلع الاولية الى مستويات قياسية. ومن المتوقع أن يحوم التضخم حول أربعة الى خمسة بالمئة هذا العام.

تعليق

يمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمؤثر في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد. وتجدر الإشارة إلى أن التضخم يجب أن يرتبط بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

المصدر: رويترز

السعودية وفيتنام تبحثان صفقات لزراعة الارز وتكرير النفط

ستوقع فيتنام اتفاقاً مع السعودية لتشجيع أرامكو السعودية على الاستثمار في مصفاة تكرير من المقرر بناؤهما في البلد الواقع بمنطقة جنوب شرق اسيا كما رحبت باهتمام الشركات السعودية بالاستثمار في زراعة الارز هناك. وشأنها شأن سائر دول الخليج العربية التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية كثفت الشركات الخاصة السعودية جهودها على مدى العامين الاخيرين - وبمباركة حكوماتها - لشراء أو استئجار الاراضي في دول نامية لضمان توافر الامدادات بعد طفرة أسعار السلع الاولية في 2008. والمملكة من أكبر خمسة بلدان مستوردة للارز في العالم وفيتنام هي ثاني أكبر بلد مصدر للارز في العالم. وبدأ الرئيس الفيتنامي نجوين منه تريت زيارة نادرة الى السعودية يرافقه فيها مسؤولون من شركتي النفط الحكوميتين بتروفيتنام وبتروليمكس. وقبل اجتماعه مع الملك عبد الله في وقت لاحق ومع مسؤولين في أرامكو يوم الاحد التقى تريت برجال أعمال سعوديين طالبوا بلوائح استثمارية مرنة وبامكانية الاستثمار في الاراضي الزراعية في فيتنام واستقدام العمالة الفيتنامية الى المملكة. وقال محمد الراجحي عضو مجلس الغرف السعودية خلال الاجتماع ان هناك رغبة أكيدة في الاستثمار في زراعة الارز في فيتنام. ووافق تريت في الرأي. وقال الرئيس الفيتنامي "كل مقترحاتكم سنتخذ على الفور .. في الحقيقة سنقدم ما تطلبون وزيادة". وقال انه يتطلع الى جذب رأس المال السعودي الى قطاعات الزراعة والنفط والصناعة في فيتنام. وقال مسؤول فيتنامي رفيع ان البلدين سيوقعان بروتوكولا لتعزيز التعاون في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات والموارد المعدنية. وأضاف "الاتفاق سيشجع بالاساس أرامكو السعودية على الاستثمار وتوريد النفط الخام الى مصافتي النفط اللتين تعترم حكومة فيتنام بناءهما وفي نفس الوقت يفتح الباب أمام بتروفيتنام للمشاركة في أنشطة للتنقيب والاستخراج في السعودية".

المصدر: رويترز

12 أبريل 2010

ايران تنوي خصخصة كل مصافي التكرير و وحدات البتروكيماويات

وزير النفط الايراني مسعود مير كاظمي في تصريحات نشرت ان ايران تعتزم خصخصة كل مصافي التكرير و وحدات البتروكيماويات لديها. وتسعى ايران خامس أكبر بلد مصدر للنفط الخام في العالم الى تسريع بيع أصول مملوكة للدولة في محاولة لتشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز الاقتصاد الذي يزرع تحت وطأة عقوبات أمريكية ودولية بسبب برنامج طهران النووي المثير للجدل. ونقلت وكالة أنباء مهر شبه الرسمية عن الوزير مير كاظمي قوله "العمل على نقل (ملكية) شركات النفط قد بدأ وبناء على الخطط فان كل وحدات البتروكيماويات ومصافي التكرير ستنقل ملكيتها بما في ذلك شركات الخدمات والتنقيب والاسناد." ولم يذكر متى سيحدث هذا. كانت قناة برس تي.في الحكومية قالت ان ايران حولت ملكية أسهم في ست مجمعات للبتروكيماويات ومحطات للكهرباء الى منظمة للاستثمار والرعاية الاجتماعية تابعة للجيش وذلك عوضا عن ديون مستحقة. وفي وقت سابق من ابريل قال مسؤول كبير ان ايران تريد جمع نحو 12.5 مليار دولار من خصخصة أكثر من 500 شركة في عام 2010-2011 بما في ذلك مصفانا تكرير وشركتان لصناعة السيارات. وتحجم الشركات الغربية بدرجة متزايدة عن الاستثمار في ايران بسبب النزاع النووي طويل الامد ويقول المحللون ان بعض الشركات المعروضة للبيع قد ينتهي بها المطاف الى نقل ملكيتها داخل اطار القطاع العام الايراني الضخم. وفي العام الماضي اشترى كونسورتيوم يرتبط بالحرس الثوري الايراني حصة مسيطرة نسبتها 50 في المئة زائد سهم واحد في شركة الاتصالات الايرانية في صفقة بلغت قيمتها نحو 7.8 مليار دولار. وتخشى الولايات المتحدة وحلفاؤها من أن ايران تسعى لتصنيع قنابل نووية. وتنفي طهران التهمة وتقول ان نشاطها النووي يهدف الى توليد الكهرباء كي تستطيع تصدير مزيد من النفط والغاز .

تعليق

تعريف الخصخصة من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالي الخصخصة هي عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات، أي هي العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات، وهناك من ذهب إلى تعريفها من وجهة نظر سياسية من خلال الدور الذي تقوم به الدولة، ودعا إلى إنهاء هذا الدور المركزي والمحوري للحكومة، مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص. وهناك من ذهب إلى تعريفها اجتماعياً بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع باعتباره صاحب هذه الحقوق أولاً، والمنتهع منها ثانياً، وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد أن كانت في يد الدولة، أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة (جزئياً أو كلياً) إلى ملكية خاصة. وفي تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للخصخصة يشير إلى أنها جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية في البنيان الاقتصادي وتتضمن إعادة تحديد دور الدولة والتخلي عن الأنشطة التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها .

المصدر: رويترز

مصانع الصلب في الخليج تواجه صعوبات لارتفاع أسعار الحديد الخام

مسؤولون بصناعة الصلب ان منتجي الصلب في منطقة الخليج الذين يقلقهم ارتفاع أسعار خام الحديد طلبوا من المصانع خفض انتاجها الي ان تتراجع مستويات الاسعار. وتسعى أكبر ثلاث شركات في العالم لتعدين خام الحديد -فيل وبى.اتش.بي بيليتون وريو تيننتو التي تسيطر على صناعة الخام وتقدر بحوالي 80 مليار دولار- من اجل تعديل النظام القياسي السنوي للاسعار المستخدم منذ عقود. وتريد هذه الشركات العملاقة استبدال عقود الاسعار السنوية بأخرى فصلية وربط الاسعار بالسوق الفورية لخام الحديد. وارتفعت أسعار كريات الحديد (البيليت) في منطقة البحر الاسود وتركيا صوب 650 دولارا للطن في الاسبوع الاول من أبريل لتدفع أسعار الصلب في الامارات الى حوالي 844 دولارا للطن من 547 دولارا في وقت سابق هذا العام. ودفع عدم وضوح الرؤية حول متى ستراجع الاسعار بعض المصانع في المنطقة لخفض انتاجها. وقال بهاسكار دوتا الرئيس التنفيذي لشركة حديد الجزيرة ومقرها سلطنة عمان "الجميع متشككون ويعملون بطاقة أقل...نعمل حالياً نوبة عمل واحدة في اليوم وهو ما يشكل 40 في المئة من اجمالي طاقتنا." وتبلغ الطاقة الانتاجية للشركة 300 ألف طن من أنابيب الصلب سنويا. وقال دوتا ان المشاريع في المنطقة ربما تتباطأ ايضا مضيافا "تواجه شركات عديدة في الخليج مشكلات مالية منذ بداية الازمة الاقتصادية والان ومع ارتفاع تكلفةالصلب فان المزيد من المشروعات ربما تتأخر

المصدر: رويترز

12 أبريل 2010

«موديز»: البنوك الإماراتية قادرة على استيعاب مقترح إعادة هيكلة «دبي العالمية»

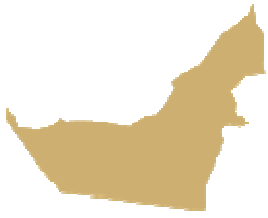
أكدت وكالة التصنيف الائتماني الدولية «موديز» أن البنوك الإماراتية قادرة على استيعاب مقترح إعادة هيكلة مجموعة «دبي العالمية»، وقالت إنه من غير المحتمل أن يقود مقترح إعادة هيكلة المجموعة الذي أعلنته حكومة دبي في 25 مارس الماضي إلى تخفيض جديد في التقييمات الممنوحة من قبل الوكالة للبنوك الإماراتية التي تتمتع بالقدرة على إدارة انعكاسات هذه العملية عليها. وقال تقرير للوكالة إن قيام حكومة دبي بالإعلان عن إطار مقترح إعادة هيكلة ديون مجموعة دبي العالمية قد وضع حدا لحالة عدم اليقين للسيئاريوهات المحتملة لخطة إعادة الهيكلة على اقتصاد الإمارة. وتعهدت حكومة دبي من خلال صندوق الدعم المالي بتقديم تمويل جديد يبلغ ثمانية مليار دولار (28.8 مليار درهم) في إطار خطتها المقدمة للبنوك الدائنة لإعادة هيكلة الالتزامات المالية التي وضعت آليات مختلفة لتمويل العمليات التشغيلية للشركة وسداد الالتزامات المالية للبنوك والمقاولين والعملاء حسب نوع الدين. وقال جون توفارديس محلل البنوك في الوكالة إنه: «رغم أن الخطة لم تصل إلى مرحلتها النهائية بعد، بالإضافة إلى أن عدم اكتمال التفاصيل يحول دون قيام الوكالة بتقييم خسائر انخفاض القيمة المحتملة، إلا أن التقييم الأولي لموديز يشير إلى أنه من غير المحتمل أن تتسبب خطة إعادة الهيكلة المقترحة في تخفيض التصنيفات الممنوحة للبنوك الإماراتية المنكشفة على دبي العالمية». بيد أن الوكالة أشارت إلى أن مخاوفها الخاصة بالقطاع تتعلق بمدى استمرار اتجاه ضعف جودة الأصول والذي قد يدفع ربحية بعض البنوك في العام الجاري إلى الدخول إلى مناطق سلبية. وأشارت إلى أن أربعة من 13 بنكا تخضع لتصنيفات «موديز» في الإمارات حصلت على تقييمات سلبية، بينما تم وضع أربعة بنوك أخرى على قائمة المراجعة المحتملة، فيما تتمتع البقية بوضع مستقبلي مستقر. وأشارت الوكالة في تقريرها الذي حمل عنوان «تأثير مقترح إعادة هيكلة دبي العالمية يمكن إدارته من قبل البنوك الإماراتية» إلى أن صدور أي معلومات تتعلق بالكوبونات المتوقعة سيمثل المفتاح الرئيسي للتقييم الدقيق لتأثير خطة إعادة الهيكلة على البنوك. وفيما أشارت تقديرات موديز المتحفظة إلى أن إجمالي انكشاف البنوك الإماراتية على ديون دبي العالمية المقترح إعادة جدولتها لا يزيد على 37 مليار درهم «10 مليارات دولار» قالت الوكالة إنه باستخدام هذه التقديرات كقاعدة أولية لاحتساب الحد الأعلى للخسائر الذي قد يكون في حدود 25% من قيمة القرض، إلا أن هذه النسبة تمثل ربحية ثلاثة إلى أربعة أشهر قبل احتساب المخصصات للبنوك الخاضعة للتقييم. وأوضح توفارديس أن التأثير يختلف من بنك إلى آخر بشكل ملحوظ، لافتاً إلى أن أقصى تقديرات خسائر أكثر البنوك انكشافاً قد توازي أرباح 6 إلى 12 شهراً للبنوك قبل احتساب المخصصات، مع الأخذ في عين الاعتبار أن هذا التحدي يأتي في وقت تواجه في ربحية البنوك ضغوطاً أخرى فرضتها ظروف التباطؤ الاقتصادي.

المصدر: : الاتحاد

تحسن السيولة يخفف جزئياً أسعار الفائدة بين البنوك

واصلت معظم أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك العاملة بالدولة (إيبور) انخفاضها للأسبوع الثاني على التوالي بعد نحو ثلاثة أشهر من الاتجاه التصاعدي، حيث لم تسجل أية ارتفاعات جديدة وسجلت انخفاضات بنسب متفاوتة خلال الأسبوع الماضي تراوحت بين 0.31% و1.04% حسب آجالها فيما ثبتت بعض الأسعار وفقاً لآلية تحديد سعر الفائدة المعروض بين البنوك التي يطبقها المصرف المركزي. وقال مصرفيون إن استقرار أسعار الفائدة بين البنوك وميلها إلى الانخفاض بعد أسابيع من الارتفاعات المتواصلة يعطي مؤشراً على التحسن التدريجي في مستويات السيولة بالقطاع المصرفي مرجعين ذلك إلى تحسن الأداء الاقتصادي بشكل عام. وأشاروا إلى أنه من أسباب عودة أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك انخفاض الطلب على السيولة نسبياً بعد قيام العديد من البنوك والشركات العاملة بالدولة بتسديد أقساط السندات العالمية المصدرة التي حلت مواعيد استحقاقها خلال الأسابيع الماضية مما قلل الضغط على السيولة المحلية وأدى إلى اتجاه أسعار الفائدة إلى الانخفاض. وأظهر تحليل أن أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل سنة ثبتت عند 6563، 2% كما ثبتت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل ستة أشهر عند 4250، 2% وثبتت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر 2875، 2%. ووفقاً لبيانات المصرف المركزي عبر أليته لتحديد أسعار الفائدة بين البنوك التي أطلقها قبل أكثر من 6 شهور فقد انخفضت كذلك أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل شهرين من حوالي 0375، 2% قبل أسبوع إلى 0313، 2% أمس بنسبة انخفاض بلغت 31، 0%. كما انخفضت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل شهر واحد من 7875، 1% إلى 7813، 1% أمس بنسبة انخفاض بلغت 35، 0%. وانخفضت أسعار الفائدة لأجل أسبوع من 60، 0% قبل أسبوع إلى 5938، 0% أمس بانخفاض بلغت نسبته 04، 1%. وبلغ أعلى سعر معروض للفائدة بين البنوك أمس لأجل سنة 95، 2% وأدنى سعر 2%، وبلغ أعلى سعر لأجل ستة أشهر 6، 2% وأدنى سعر 75، 1%. وبلغ أعلى سعر لأجل ثلاثة أشهر 5، 2% وأدنى سعر 5، 1%. وبلغ أعلى سعر لأجل شهرين 3، 2% وأدنى سعر 25، 1%. وبلغ أعلى سعر لأجل شهر 2، 2% وأدنى سعر 15، 1%. وبلغ أعلى سعر لأجل أسبوع 75، 0% وأدنى سعر 45، 0%.

المصدر: : البيان



12 أبريل 2010

237,3 مليار درهم الفائض التجاري لأبوظبي خلال 2009

بلغ الفائض التجاري لإمارة أبوظبي العام الماضي 237.3 مليار درهم، بعد أن ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 52%، وذلك رغم تراجع أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية. جاء ذلك في تقرير أصدرته أمس دائرة التنمية الاقتصادية بأبوظبي، أكدت فيه ضرورة تأسيس هيئة لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية، وتحديد نسب نمو مستهدفة لتلك الصادرات خلال السنوات العشرين المقبلة، بما ينسجم مع رؤية أبوظبي 2030. وأظهر التقرير أن الصادرات السلعية غير النفطية نمت بنسبة 52% إلى 9.5 مليار درهم العام الماضي، فيما انخفضت الصادرات السلعية من النفط إلى ما قيمته 311 مليار درهم، بتراجع نسبته 11%. أما الواردات من الخارج فزادت على 93,8 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 4% مقارنة بعام 2008. وزاد إجمالي حجم التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي على 425 مليار درهم عام 2009، والذي يشمل مجموع الواردات والصادرات (النفطية وغير النفطية) وإعادة التصدير. وجاء في التقرير أن "إمارة أبوظبي تولي أهمية كبيرة لتنمية الصادرات السلعية غير النفطية إدراكاً منها لخطورة اعتماد أداء الاقتصاد الكلي على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط، وذلك لضعف الأهمية النسبية للصادرات السلعية غير النفطية التي بلغت في أعلى نسبها 2.3% من إجمالي الصادرات السلعية". وبلغ حجم تجارة إعادة التصدير لإمارة أبوظبي من السلع غير النفطية عام 2009 حوالي 8,7 مليار درهم، وبنسبة نمو سنوية 39.3% مقارنة بعام 2008. وأرجع التقرير انخفاض الوفر في الميزان التجاري لأبوظبي بنسبة 12.9% العام الماضي إلى انخفاض متوسط أسعار النفط في عام 2009، ولكنه أكد أن الوفر المحقق البالغ 237,3 مليار درهم "يعكس مدى صلابته واستقرار اقتصاد الإمارة رغم الأزمة المالية العالمية".

المصدر: الاتحاد



12 أبريل 2010

الرقابة المالية

اولا ماهية الرقابة المالية:

يقصد بالرقابة المالية مجموعة العمليات اللازمة لمتابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب، إضافة إلى المحافظة على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال.

ثانيا أهمية الرقابة المالية:

تعد الرقابة المالية من العناصر الأساسية للعملية الإدارية والتي تشمل: التخطيط، والتنظيم والقيادة والتنسيق بالإضافة إلى الرقابة بأنواعها المختلفة... وقد تطورت أهمية الرقابة المالية مع تطور دور الدولة من (الدولة الحارسة) التي تهدف إلى المحافظة على الأمن الخارجي وحفظ الأمن الداخلي والفصل في المنازعات بين الأفراد - إلى ما يسمى ب (دولة الرفاهية) التي تتدخل في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية في كافة القطاعات والميادين، ذلك أن تدخل الدولة في جميع شؤون المواطنين يتطلب توفير أجهزة إدارية كفوءة تنجز الأعمال وتؤدي الخدمات الموكلة بكفاءة وفاعلية مع خضوع هذه الأجهزة للرقابة والمحاسبة للتحقق من قيامها بعملها على أكمل وجه، ونظراً لاتساع نطاق الأجهزة الإدارية، وتعدد مجالاتها وزيادة عدد العاملين فيها، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة على أداء الأجهزة الإدارية، بهدف التحقق من إنجاز العمل الإداري بكفاءة وفي أسرع وقت ممكن وبأيسر الطرق... وتبرز أهمية الرقابة المالية في هذا المجال في أنها تقدم المساعدة إلى الدولة ممثلة في أجهزتها الحكومية المكلفة بالرقابة في شأن التعرف على كيفية سير الأعمال داخل الوحدات الحكومية، والتأكد من أن الموارد تحصل طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المخططة، وللتأكد من مدى تحقيق الوحدات لأهدافها بكفاءة وفاعلية بغرض المحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء والكشف عن المخالفات والانحرافات وبحث مسبباتها وتدعيم الموجب منها اقتراح الوسائل العلاجية للانحرافات السالبة لتفادي تكرارها مستقبلاً في تلك الوحدات الخدمية أو الاقتصادية.

ثالثاً الأهداف العامة التي تسعى الرقابة المالية لتحقيقها في هدفين:

الهدف الأول: التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر له طبقاً للخطط الموضوعة **الهدف الثاني:** أن الموارد تم تحصيلها كما هو مقرر وأنها استخدمت أفضل استخدام. ويمكن تقسيم هذه الأهداف العامة إلى:

1. أهداف فنية تقليدية تتمثل في:

إبداء رأى فني محايد عن مدى صحة الأوضاع المالية ونتائج أعمال الوحدات المشمولة بالرقابة على أن يكون هذا الرأي مدعماً بأدلة وقرائن إثبات قوية حول مدى صحة حقيقة المركز المالي ومدى صحة نتائج الأعمال في نهاية الفترة. تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والتأكد من حسن تطبيقها.

التأكد من دقة البيانات المحاسبية وسلامة وصحة القيود والأرقام المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في إعداد المعلومات والتقارير النهائية ومن ثم اتخاذ القرارات. اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والعمل على تقليل فرص ارتكابها من خلال تقييم فعالية نظم الرقابة المالية الداخلية للوحدات وتدعيم هذه النظم والرفع من كفاءتها في تحقيق عناصر الرقابة والضغط الداخلي. التحقق من إتباع نظم وأساليب حديثة في التخطيط والتنظيم ومتابعة التنفيذ. التأكد من كفاية الأنظمة وتحديد سلطات ومسئوليات العاملين بالوحدات المشمولة بالرقابة ومراعاة التسلسل الإداري بما يحقق حسن إنسياب المعلومات بشكل سليم وخلق مناخ تعاوني بين الأفراد والعاملين. اكتشاف الممارسات والمبادرات الإبداعية لتشجيعها ورعايتها ومكافأة القائمين على ذلك كنوع من الحافز.

2. أهداف استراتيجية وتتمثل في:

الحفاظ على الممتلكات والموجودات (الأصول) بما يضمن حماية المال العام والحفاظ على حقوق الأطراف ذات العلاقة بالوحدة محل الرقابة. زيادة الفعالية بما يمكن من تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية واقتراح أفضل السبل لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الخطط والسياسات الاقتصادية الموضوعة. تزويد السلطة التشريعية في الدولة بالمعلومات والتقارير السليمة والمؤكدة وذلك بغرض تحققها من تطبيق ما وافقت عليه فيما يتعلق بالميزانية وهو ما يعنى استخدام الاعتمادات في الأوجه التي خصصت لها، وجباية الإيرادات حسب الأنظمة واللوائح الصادرة.

رابعاً أنواع الرقابة المالية:

تختلف أنواع الرقابة المالية بحسب موقع الجهة التي تقوم بهذه الرقابة، ويمكن إجمالها في نوعين هما: الرقابة المالية الخارجية - والرقابة المالية الداخلية.

أ. الرقابة المالية الخارجية:

تعتبر الرقابة المالية الخارجية أداة يمكن عن طريقها التأكد من تنفيذ الدوائر والمؤسسات الحكومية للمهام المنوطة بها وفقاً للخطط والبرامج الموضوعة مسبقاً وفي ظل الإمكانيات المادية المتاحة. ويمكن تعريف الرقابة المالية الخارجية بأنها: نشاط تقييمي مستقل عن السلطة التنفيذية يهدف إلى التأكد من صحة العمليات المالية والبيانات المحاسبية ومشروعيتها والتحقق من كفاءة وفعالية أداء الأجهزة الحكومية من إنجاز أهدافها ومشاريعها..



12 أبريل 2010

ب. الرقابة المالية الداخلية:

تسعى الأجهزة الحكومية جاهدة إلى تأدية مهامها بصورة كفوءة وفعالة تسمح لها بالاستغلال الاقتصادي الفعال للموارد المتاحة، وتسعي السلطة التنفيذية بكل الوسائل المتاحة لديها لمنع موظفيها من ارتكاب الأخطاء أو إساءة استعمال الموارد وحمايتها من الضياع أو الاختلاس عن طريق إصدار تعليمات تحدد الإجراءات اللازمة للحفاظ على موجوداتها من ناحية ودقة بياناتها المالية والمحاسبية من ناحية أخرى... وبمقتضى هذه التعليمات الملزمة لجميع الموظفين يمكن حماية الموجودات، إضافة إلى إمكانية اكتشاف المخالفات والانحرافات في وقت مبكر لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

خامساً خلاصة التجارب الدولية لتفعيل دور الرقابة المالية

1. يجب أن يتوافر للجهاز الأعلى للرقابة (جهاز الرقابة المالية الخارجية)، رقابته المالية بروح حرة ومستقلة من أي تحيز سياسي، مع مراعاة عدم الصدام مع الإدارة الحكومية.

2- ضرورة مراجعة التشريعات التي تحكم عمل الأجهزة الرقابية سواء كانت مالية بحتة أو إدارية لإزالة التعارض بين نصوص هذه التشريعات وإزالة التداخل بين عمل هذه الأجهزة بما يضمن حسن سير العمل ويؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية هذه الأجهزة. يجب أن لا تقتصر تشريعات الأجهزة الرقابية على التأكد من تحقيق الدوائر الحكومية لأهدافها واكتشاف المعوقات والمخالفات، ولكن يجب أن تعنى هذه التشريعات بوسائل العلاج وسبل الإصلاح - لذلك لا بد من إعطاء صلاحيات كافية لأجهزة الرقابة المالية وتمكينها من تصويب المخالفات والأوضاع الخاطئة وتحويل موظفي هذه الأجهزة الصلاحيات الضابطة العادلة في ممارسة وظائفهم.

3- وضع القوانين والتشريعات الرقابية التي تلزم الدوائر الحكومية الخضوع للرقابة المالية - والبداية الجدي بتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على كافة المستويات، وذلك من خلال تشكيل لجان خاصة تتمتع بسلطة ونفوذ قويين - تكون مهمتها التحقق من تطبيق القوانين ولها سلطة التفتيش على المؤسسات الحكومية وتتولى تقديم تقارير بذلك للسلطة التشريعية وهي بذلك ستكون لجان رقابية أيضاً على أداء الأجهزة الرقابية - كما يجب أن تتمتع بسلطات توجيه هذه الأجهزة ومحاسبتهم عن الأداء السالب بالإضافة إلى تصرفاتهم المالية بالإنفاق. نظراً لانتشار الجرائم الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد القومي بوجه عام لا بد من تبنى أجهزة الرقابة المالية لسياسات وخطط وبرامج تنفيذية للإصلاح الإداري والمالي تهدف إلى بحث ومتابعة حالات الجرائم الاقتصادية والكسب غير المشروع والرشوة والمحسوبية، واستغلال النفوذ والتحقق في هذه الجرائم وإعطائها الحق بإحالة صاحب العلاقة إلى القضاء.

4- تفعيل مبدأ حياد الوظيفة الحكومية بشكل عام من خلال وضع ضوابط موضوعية تمنع تسييس الوظيفة الحكومية والعمل على إخضاع التعيينات والترقيات والتقلبات لقوانين موضوعية واضحة وأنظمة ولوائح نافذة... ووقف كل التعيينات والترقيات التي تمت مخالفة للقوانين والأنظمة المعمول بها...؟؟؟ ولذلك أثاره إيجاباً على عمل أجهزة الرقابة المالية.

5- مد أجهزة الرقابة المالية بموظفين مختصين وذوى كفاءات علمية وعملية في مجالات الرقابة المالية على أن لا يقل المؤهل العلمي للعاملين في هذه الأجهزة عن درجة محددة دولياً كحد أدنى، إضافة إلى مرورهم باختبارات جدية وعلى درجة من الصعوبة وعقد دورات تدريبية بصفة مستمرة لتطوير مهاراتهم في مجالات الرقابة المالية واتجاهاتها الحديثة، هذا مع اعتماد تكنولوجيا الحاسبات كمدخل أساس لتطوير المهارات.

5- تفعيل نظام الحوافز على الأداء في أجهزة الرقابة المالية من خلال مقارنة ما هو مخطط لعمل المراقبين الماليين مع الأداء المنفذ من قبلهم. إضافة إلى تحسين الرواتب والامتيازات المالية الأخرى الخاصة بمنسوبي هذه الأجهزة لضمان استقلاليتهم ونزاهتهم وكفاءتهم في أداء المهام الموكلة.

6- تفعيل نصوص تشريعات أجهزة الرقابة المالية التي تعنى بما يجب أن يتمتع به موظفوها من حصانات تكفل لهم الحرية التامة في ممارسة أعمالهم.

عدم التدخل في أعمال أي من أجهزة الرقابة المالية من قبل السلطات العليا وبأي صفة كانت في ما عدا المحاسبة عن أدائها بعد إنجاز الأعمال. أن تولى السلطات العليا في الدولة تقارير أجهزة الرقابة المالية كل اهتمام وعناية وأن تطالب هيئات التنفيذ في الدولة بتلبية طلبات هذه الأجهزة وتنفيذ توصياتها والعمل على تلافي جميع المخالفات المالية والإدارية التي تشير إليها.

7- إعادة النظر في التشريع الذي يحكم عمل وحدات الرقابة المالية الداخلية بحيث يكون دور هذه الوحدات مؤثراً وفعالاً في الرقابة الداخلية في الدوائر التي تتبع لها هذه الوحدات، وإلزام جميع الوزارات والدوائر الحكومية بإنشاء وحدات للرقابة الداخلية في حالة عدم تواجدها وتفعيل دور هذه الوحدات القائمة والمستحدثة ورفدها بالموظفين المؤهلين للعمل في هذا المجال، وإيجاد وسيلة قانونية لمنح هؤلاء الموظفين الحصانة التي تحول لهم ممارسة أعمالهم بحرية مهنية غير متجاوزة.

8- ضرورة وجود آلية للتنسيق والتعاون بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، فكلما زادت فعالية الرقابة الداخلية كلما سهل على المراقب الخارجي تحديد نسبة ونطاق الاختبارات المطلوب إجرائها ومن ثم كسب الوقت والجهد وإحكام السيطرة على المال العام بشكل أكثر فعالية.

9- إيجاد آلية تضمن رد الجهات الحكومية على استفسارات أجهزة الرقابة المالية واعتبار عدم الرد على ملاحظات أجهزة الرقابة المالية أو المماطلة أو التأخر في الرد عليها من المخالفات التي تستوجب المساءلة القانونية الفورية.